

تكون ثمة تنمية مستدامة.

نقاط رئيسية لمؤتمر ريو + 20

• وبالإمكان تغيير الأمور. فلقد رسمت ونفذت العديد من البلدان، سواء في الشمال أو الجنوب، إشارات للسياسات العامة والبرمجة التي تحقّق التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، شهدت البرازيل خلال العقد الماضي نمواً اقتصادياً قوياً وتخفيضاً كبيراً في الفقر وعدم المساواة، في الوقت الذي قامت فيه أيضاً بتوسيع جذري لحصة غابات الأمازون المطيرة المشمولة بنظام المناطق المحمية، مما أدى إلى تباطؤ معدل إزالة الأحراج، واستمرار تعزيز حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقات التي اعتمدتها.

• وفي هذا الوقت الذي يشهد أزمات متعددة، من المغربي التركيز على 'الحل القصير الأجل'. لكن ما نحن بحاجة إليه هو إعادة ترتيب الخطة الإنمائية العالمية. نحن بحاجة إلى خطة طويلة الأجل؛ يتطلب بلوغها مراعاة ستة أمور:

1- علينا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، في الوقت الذي ننشد فيه تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وعلينا أن نعزز التقدم المحرز فعلاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونسرع الخطى لتجسير ما تبقى من فجوات في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا في الوقت ذاته أن نقوم بعملية انتقال لما بعد عام 2015، تشمل إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالاستناد إلى ما ثبتت نجاعته والاستفادة مما ثبت قصوره في عملية الأهداف الإنمائية للألفية.

2- ولئن كانت خضرة التنمية أمراً لا محيد عنه، فإن الروافد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة حيوية هي أيضاً. فالسياسات العامة والبرمجة 'الثلاثية المنفعة' هي المستقبل. والسبيل إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة هو توسيع نطاق السياسات العامة والبرمجة 'الثلاثية المنفعة' التي تجمع بين الروافد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن أمثلتها برنامج المياه وشبكات السلامة الإنتاجية وسياسات الطاقة (ويمكن الوقوف على أمثلة محددة في منشور 'المنفعة الثلاثية للتنمية المستدامة'). وتوفر الطاقة بصفة خاصة فرصاً جلية لإدماج هذه الروافد الثلاثة للتنمية المستدامة.

• تقترن التنمية المستدامة في أذهان العديد من الناس باللون الأخضر. ولئن كانت خضرة التنمية أمراً لا محيد عنه، فإن الروافد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة حيوية هي أيضاً. فالتنمية المستدامة تتعلق بالصحة والتعليم وتمكين المرأة، وبتوفير فرص العمل، كما تتعلق بالنظم الإيكولوجية. وتنصب على توسيع نطاق الإدماج ونبذ القرارات التي تنال من الحيز الديمقراطي وتغذي التفاوت الاجتماعي والتعصب والعنف.

• ولقد شهد العالم في العشرين سنة الماضية تقدماً ملموساً في التنمية، لاسيما من حيث الحد من فقر الدخل وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، كما يتجلى ذلك في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، انخفض عدد الأطفال الذين يموتون سنوياً قبل إتمام سنتهم الخامسة من 12 مليون في عام 1990 إلى 7.6 ملايين في عام 2010. وهذا يعني تناقص عدد الأطفال الذين يموتون يومياً بحوالي 12 000 حالة وفاة.

• لكن ثمة المزيد مما يتعين القيام به. فما يقارب 1.3 بليون شخص كانوا في عام 2009 يفتقرون إلى فرص الاستفادة من خدمات الكهرباء؛ وكان 2.7 بليون شخص يفتقرون إلى مرافق الطبخ النظيفة. وافتقر ما يقارب 780 مليون شخص إلى فرص الاستفادة من مياه الشرب المأمونة في عام 2010، في حين افتقر 2.5 بليون شخص إلى شبكات الصرف الصحي الحديثة. ويكاد يتم تخطي بعض الحدود في هذا الكوكب: فمصادر الأسماك في العالم تعاني من الإفراط في الصيد؛ وتعرض خمس الشعاب المرجانية في العالم للتلف بدرجة تستعصي على كل علاج؛ ويهدد التصحر في مناطق من قبيل منطقة الساحل الأفريقي سبل العيش في الأراضي الجافة التي يقطنها ثلث سكان العالم. ويتضاعف احتمال تعرض سكان الدول الهشة لنقص التغذية بالمقارنة مع سكان البلدان النامية الأخرى؛ وتوفّر معدلات وفيات الأطفال في الدول الهشة مرتين تقريباً مثيلاتها في البلدان النامية الأخرى. وعلى الصعيد العالمي، يعيش في دول متأثرة بالزراعات ودول تتعافى منها 77 في المائة من الأطفال البالغين سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية. وبدون ضمان السلام وبنائه، لن

والقطاع الخاص والمجتمع المدني - من أجل جعل
المنظورات الوطنية للتنمية المستدامة واقعا ملموسا.

3- وللحوكمة أهمية بالغة. فالحوكمة هي اللحمة التي تربط بين
روافد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الثلاثة، سواء من
حيث السياسة العامة أو من حيث الممارسة. ويصدق هذا بصفة
خاصة عندما يتعلق الأمر بما يلي:

(أ) تعزيز حقوق المجتمعات المحلية في الموارد - بما فيها
حقوق المرأة في الأرض والملكية؛

(ب) وضمان القدرة على تصميم وتنفيذ برامج إنمائية متكاملة؛

(ج) ووضع أطر لإدماج الحماية الاجتماعية في تقديم الخدمات،
والعمل، والإدارة المستدامة للمياه، والأرض، وموارد التنوع
البيولوجي، وإدارة مخاطر المناخ.

4- ويجب إعادة النظر في تمويل التنمية، حتى يتأتى استخدام
المساعدة الإنمائية الرسمية في توفير مجموعة واسعة من موارد
التمويل الإنمائي. كما أن تخفيض الإعانات المضرة بالبيئة،
واعتماد سياسات مستدامة في مجال الشراء العمومي من شأنهما
أن يسهما إسهاما كبيرا في تمويل التنمية المستدامة.

5- ويلزم وضع مقاييس جديدة تتجاوز مقياسي الناتج المحلي
الإجمالي وخط العتبة - لقياس التقدم المحرز، سواء في القطاع
العام أو القطاع الخاص. وينبغي أن يكون مؤتمر ريو + 20
منطلقا للتخلي عن اعتماد الناتج المحلي الإجمالي 'معيارا ذهبيا'
لقياس التقدم الإنمائي. فيلزمنا اتباع نهج جديد يقوم على أساس
الدليل القياسي للتنمية البشرية ويعكس القيم البيئية، من أجل قياس
أكثر شمولية للرفاه البشري والتنمية المستدامة.

6- وبتوظيف المعرفة والابتكار ستتحقق النتائج: فثمة أمثلة لا
تعد ولا تحصى للأمور الناجعة في التنمية المستدامة، لكن تلك
المعلومات كثيرا ما تكون صعبة المنال. فينبغي دعم تبادل للحلول
والابتكارات المعترف بها عالميا يربط بالمعرفة والتجربة كل
المهتمين من أصحاب المصلحة.

• ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة
عمليات الانتقال الوطنية إلى التنمية المستدامة، عن طريق:

- تشجيع نهج إنمائية وطنية متكاملة حقا تركز على السياسات
العامة والبرمجة 'الثلاثية المنفعة'؛
- وتزويد الحكومات بالدعم السياسي والتقني، بطرق منها
البرامج الإنمائية الابتكارية من قبيل المبادرة المتعلقة بالفقر
والبيئة، ومرفق السلع المراعية للبيئة، والتمكين القانوني
للفقراء، وهي برامج يمكن أن تساعد على التحرك صوب
تحقيق نتائج إنمائية 'ثلاثية المنفعة'؛
- والحرص على أن يكون الحضور القطري للأمم المتحدة
داعما دعما كليا لهذه الخطة، عن طريق الرعاية التي يوفرها
البرنامج الإنمائي من خلال نظام المنسقين المقيمين؛
- ورعاية شراكات - بما فيما شراكات بين الجهات المانحة

معلومات جهة الاتصال: هيني ميسترس، أخصائية السياسات،
hannie.meesters@undp.org